

جامعة عين شمس
معهد الدراسات والبحوث البيئية
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية
البيئية

(تفعيل دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة
(بمصر)

(دراسة تطبيقية على محافظة شمال سيناء)

رسالة مقدمة من الباحث

محمد إبراهيم عبد اللطيف إسماعيل عليم

بكالوريوس تجارة / شعبة إدارة الأعمال

المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية 1999م

- دبلوم إدارة الأعمال / كلية التجارة / جامعة عين شمس 2001م

- دبلوم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية / جامعة عين شمس 2006م

- ماجستير العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية / جامعة عين شمس 2010 م

لإكمال متطلبات الحصول

على

درجة الدكتوراه

في فلسفة العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

القاهرة
(2013)
(صفحة الموافقة على الرسالة)

(تفعيل دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة
(بمصر)
(دراسة تطبيقية على محافظة شمال سيناء)

رسالة مقدمة من الباحث
محمد إبراهيم عبد اللطيف إسماعيل عليم
لإكمال متطلبات الحصول
على
درجة الدكتوراه
في فلسفة العلوم البيئية
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها :
اللجنة :

- 1 - الأستاذ الدكتور / أحمد فؤاد مندور
أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة عين شمس
- 2 - الأستاذ الدكتور / أحمد حسام الدين محمد نجاتي فرحت
أستاذ الإدارة البيئية - معهد التخطيط القومي
- 3 - الأستاذة الدكتورة / نجلاء محمد إبراهيم
أستاذ الاقتصاد - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية
- 4 - الأستاذة الدكتورة / جيهان عبد المنعم إبراهيم
أستاذ الإدارة المساعدة - كلية التجارة - جامعة عين شمس

2013

جامعة عين شمس
معهد الدراسات والبحوث البيئية
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

(تفعيل دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة
(بمصر)
(دراسة تطبيقية على محافظة شمال سيناء)

رسالة مقدمة من الباحث

محمد إبراهيم عبد اللطيف إسماعيل عليم

- بكالوريوس تجارة / شعبة إدارة الأعمال
المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية 1999م
- دبلوم إدارة الأعمال / كلية التجارة / جامعة عين شمس 2001م
- دبلوم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية
معهد الدراسات والبحوث البيئية / جامعة عين شمس 2006م
- ماجستير العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية
معهد الدراسات والبحوث البيئية / جامعة عين شمس 2010م
لإكمال متطلبات الحصول

على
درجة الدكتوراه
في فلسفة العلوم البيئية
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

- 1- أ.د/ أحمد فؤاد مندور
أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة عين شمس
- 2- أ.د/ أحمد حسام الدين محمد نجاتي
أستاذ الإدارة البيئية - معهد التخطيط القومي

3 - أ/ ناجا عبد الحميد أبو النيل
أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد - كلية الآداب - جامعة عين شمس
ختم الإجازة:
أجيزت الرسالة بتاريخ : 2013 / /
موافقة مجلس المعهد : 2013 / /
موافقة الجامعة: 2013 / /

شكر وتقدير

أتوجه إلى الله عز وجل بالحمد والشكر والحمد لله الذي هدانا لهذا وماكنا لنهدى لولا أن هدانا الله عز وجل فأحمد الله حمداً كثيراً يليق بجلال وجهه وعظمي سلطانه وأصلى وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين فالحمد لله على أن منحني من لدنك العون والصبر والقوة لإتمام هذا العمل وأود أن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان لكل من شارك في هذه الرسالة بتوجيهه أو نصيحة أو رأي حتى تم هذا العمل ووصل إلى صورته الحالية.

فيسعدنى أن أتوجه بجزيل شكري وعظيم تقديرى إلى الأستاذ الدكتور الجليل / أحمد فؤاد مندور أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة عين شمس ، ووكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة سابقاً، والمشرف الرئيسي على هذه الرسالة والذي أعتبره وساماً على صدرى وعلى مابذله من جهد كبير لمساعدتى لكي أخطو خطوة للأمام فقد إستندت من علمه الغزير وآرائه البناءة وإسلوبه فى التفكير فنھلت منه علماً وريحت منه خلافاً فمهما حاولت فلن أجد كلمات الشكر المناسبة لكي أوافيه حقه غير دعائى لله عز وجل أن يديمه لجامعة عين شمس وأن يديمه علمه علينا وعلى أبناؤه الطلبة وأن يثبّثه عنى خير الجزاء ويتمتعه بدوام الصحة والعافية فتحية منى ومن كل طالب علم لهذا العالم الجليل.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / أحمد حسام الدين محمد نجاتى فرحات - أستاذ الإدراة ومدير مركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية بمعهد التخطيط القومى والمشرف على هذه الرسالة لما قدمه لى من عون وتوجيه وإرشاد فأعطانى من علمه الوافر ولم يبخل على بوقته وتوجيهاته القيمة وإرشاده السيد فأدعوا الله أن يديم عليه نعمة الصحة وجزاه الله عنى خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتوره/ ناجا عبد الحميد أبو النيل - أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد - كلية الآداب- جامعة عين شمس علي تعاونها وتوجيهاتها العلمية التي طالما أمدتني بها طوال فترة إعداد هذه الرسالة والتي لم تدخل على بوقتها أو جهدها وعلمنها الوافر وتوجيهاتها الدائمة لى فأدعوا الله أن يديم عليها نعمة الصحة وجزاها الله عنى خير الجزاء.

كما لا يسعنى إلا أن أتقدم إلى الأستاذة الدكتورة/ نجلاء محمد إبراهيم أستاذ الاقتصاد- أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ووكيل كلية الاقتصاد للعلوم السياسية - جامعة بنى سويف بخالص الشكر والتقدير لقبول سعادتها الإشتراك فى لجنة الحكم على الرساله مما يتبع لى الإستفادة من ملاحظات تعكس أصالة فكر وغزاره علم.

كما لا يسعنى إلا أن أتقدم إلى الأستاذة الدكتورة/ جيهان عبد المنعم إبراهيم أستاذ الإدراة المساعد - كلية التجارة - جامعة عين شمس بخالص الشكر والتقدير لقبول سعادتها الإشتراك فى لجنة الحكم على الرساله مما يتبع لى الإستفادة من ملاحظات وإرشادات علمية قيمة.

الباحث/ محمد إبراهيم عبد اللطيف

إهادء

أهدى هذا الجهد المتواضع إلى:

- خير أجناد الأرض شهداء حرب 1967، شهداء حرب أكتوبر 1973 من ضباط وصف وجنود القوات المسلحة المصرية الذين ضحوا بأرواحهم الطاهرة وروت دمائهم أرض سيناء الغالية لكي تحيى الأجيال القادمة حياة كريمة شهداء الشرطة في حرب أكتوبر 1973 الذين ضحوا بأرواحهم الغالية، وشهداء سكان سيناء في حرب 1967، 1973 الأبطال.
- إلى روح الزعيم/ جمال عبد الناصر الذي أرسى مبدأ العدالة الاجتماعية.
- إلى روح الزعيم/ محمد أنور السادات بطل حرب أكتوبر 1973 وبطل السلام والذي استرد أرض سيناء الغالية والذي استشهد على يد الغر والإرهاب في 6 أكتوبر 1981 في يوم الاحتفال بنصر أكتوبر ولم يمهله القدر لتنفيذ التنمية في سيناء.
- إلى شهداء ثورة 25 يناير 2011 من الشباب الذين قاوموا الظلم والقهر والاستبداد وشهداء فترة حكم تيار الإسلام السياسي من الشباب والأبراء.
- إلى جنود وصف وضباط القوات المسلحة المصرية وجنود وصف وضباط الشرطة المصرية الذين استهدفتهم يد الغر والإرهاب في شمال سيناء في رفح في شهر رمضان 2012 وما زالت تستهدفهم يد الغر والإرهاب أثناء وبعد حكم تيار الإسلام السياسي.
- إلى الفريق أول/ عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع وقيادات القوات المسلحة المصرية الذين حموا ثورة الشعب في 30/6/2013 وحموا مؤسساته ومقدراته والتي كانت على وشك الانيار بغضون سقوط الدولة وأركانها خلال حكم تيار الإسلام السياسي الفاشي.
- إلى الحكومة الحالية بعد ثورة 30/6 لسرعة البدء في تنمية شمال سيناء بشرية واقتصادية لأن شمال سيناء هي الأمل في تخفيض معدلات البطالة من 13% إلى 4% وهي الأمل للنهوض بالاقتصاد المصري وهي الأمل لتخفيف معدلات الفقر وهي الأمل لتحقيق الرفاهية لسكان شمال سيناء وشعب مصر وهي الأمل للخروج من الوادي الضيق وحماية حدود مصر الشرقية عن طريق التنمية البشرية والتوطين لتصبح تنمية اقتصادية ودفاعية في آن واحد.

الباحث

محمد إبراهيم عبد الطيف إسماعيل

اللَّهُمَّ شَرِّنِي بِمَا أَتَسْأَلُهُ مِنْكَ
وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُشَرِّينَ



المستخلص

إن موجة الحراك المجتمعى الذى تشهدها مصر منذ ثورة 25 يناير 2011 تمثل نتيجة طبيعية لما آلت إليه حالة التنمية فى مصر وذلك نتيجة لضعف دور المجتمع المدنى والإعلام والتعليم وعدم العدالة فى توزيع الموارد الطبيعية وزيادة معدلات الفقر ، والإستهلاك المفرط وغياب الحكم الرشيد وغياب المشروع التنموى المتكامل على كافة المسارات الصناعية والزراعية والخدمات وعدم توافق سوق العمل مع الخريجين.

وبالنسبة للعنصر البشرى فإن نوعية البشر تمثل العنصر الحاكم الذى يفصل بين مجتمع العلم والإبداع أو مجتمع الإستهلاك والإعالة وذلك المنتج والمعلم ومجتمع الحد الأدنى ومجتمع اللاحدود ومجتمع الفوضى والجريمة ومجتمع الأمن والأمان ومجتمع يغوص فى الأممية وذلك فى مجموعها عوامل تميز بين التقدم والتخلف ، وبين الدولة الحديثة وذلك المستحدثة بحسبان أن الأولى تمتلك م وارد بشرية لديها القدرة والرغبة فى العمل والإبداع كما تقبض على القدرات التنافسية فى أسواق العالم والبحث العلمي والإنتاج فى عالم تسيطر عليه وتوجهه ثورة كاسحة فى العلوم والتكنولوجيات ولامكان فيه للضعفاء أما الدولة المستحدثة فإنها تقف إلى ذلك وتعيش مستهلكة لإبداعات الآخرين وإنتاجهم.

ومن هنا فإن مصر الحديثة يتبعن عليها تعديل وإعادة تأهيل طاقاتها البشرية وهى شابه وهائلة وفق رؤية وإستراتيجية شاملة وسياسات وخطط متدرجة تنقلها إلى الحادثة التنافسية خلال السنوات العشر القادمة ومتتابعة تجويذ مؤسساتها والتطوير المستمر لمисيرة التنمية و لتحقيق ذلك يجب أن يتتصدر التعليم والبحث العلمى مشروعاتنا القومية فى مصر بصفة عامة ومحافظة شمال سيناء بصفة خاصة وإجراء مراجعة جادة و شاملة لتلك المنظومة.

وتعتبر محافظة شمال سيناء قاطرة للتنمية البشرية والإقتصادية والإجتماعية لمصر وتجعل مصر من مصاف الدول المتقدمة حيث تتواجد بالمحافظة الخامات والموارد الطبيعية بإحتياجات ضخمة تستلزم وجود صناعات مباشرة تقوم على الموارد بدلاً من الإكتفاء بتتصدي رها كمواد خام أولية مما يؤدى إلى زيادة معدلات التشغيل بدرجة مؤثرة وزيادة الصادرات الصناعية بمعدلات تمكن من مقابلة الزيادة فى الواردات ومن ثم خفض العجز فى الميزان التجارى ، وزيادة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، وكذلك التنمية الزراعية لسد الفجوة فى الأمن الغذائى من خلال زراعة 400 ألف فدان على ترعة السلام وأكثر من مليون فدان أخرى صالحه للزراعة لتحقيق الإكتفاء الذاتى والعمل على تخفيض فاتورة الإستيراد و سوف يؤدى التنمية الزراعية والصناعية إلى تحقيق الرخاء الإقتصادى الذى يعود مردوده على مكافحة البطالة و تخفيض معدلات الفقر ٠

لذلك تناولت هذه الدراسة موضوع تعديل دور الموارد البشرية فى تحقيق التنمية المستدامة بمصر دراسة تطبيقية على محافظة شمال سيناء وذلك من ستة فصول بخلاف المقدمة.

الملخص

لابد من حركة إصلاح شاملة لإعادة بناء وعى بالمحيط الحيوي ومراجعة دور المؤسسات بحيث تحقق مفهوم الأمن الإنساني والبيئي والتكامل الاقتصادي إن في المستقبل المصري فرصةً لابد من الإستثمار فيها للتحول نحو الاقتصاد الأخضر من أجل تحقيق التنمية المستدامة

حيث أن تنمية شمال سيناء زراعياً عن طريق ترعة السلام سيتم زراعة 400 ألف فدان قابلة للزيادة بنحو أكثر من مليون فدان قابلة للزراعة مستقبلاً سيوفر العديد من فرص العمل وصولاً لمرحلة التشغيل الكامل والقضاء على معدلات البطالة بالمحافظة هذا بالإضافة إلى جذب فرص عمل من المحافظات الأخرى من خلال تملك الأراضي للشباب من سكان محافظة شمال سيناء والمحافظات الأخرى مما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة على مستوى مصر وتقليل فاتورة الإستيراد وتحقيق نسبة عالية من الإكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية ٠

هذا بالإضافة إلى توافر العديد من الثروات المعدنية والخامات المحرجية ومواد البناء التي تستلزم وجود صناعات محلية تقوم على الموارد بدلاً من الإكتفاء بتصديرها كمواد خام أولية مع الأخذ في الإعتبار أن تقوم هذه الصناعات وفق تخطيط جيد لاستغلال الموارد وعدم التأثير على سائر المكونات البيئية في توافق بين التنمية وتعظيم نتائجها وبين التأثيرات المحتملة وكيفية مواجهتها والإستعداد لها، مع مراعاة أن يتم عمل الدراسات والإحصائيات التي تعطى كل الجوانب الاقتصادية والإجتماعية والبيئية والصحية المستهدفة، مع مراعاة الإستدامة الاقتصادية، والإستدامة المؤسسية والإستدامة المجتمعية والثقافية.

حيث أن تنمية محافظة شمال سيناء هي بوابة التنمية لمصر وهي الحل لمشكلة البطالة وتخفيف الضغط عن الوادي والدلتا من خلال التنمية البشرية والتنمية الصناعية والزراعية والسياحية من خلال توفير فرص العمل وخاصة من فئة الشباب من الأيدي العاملة لتحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة وإتاحة الخدمات والمسكن لكل شاب ستصبح شمال سيناء بها أكثر من ثمانية ملايين نسمة عام 2050 وهو الرقم المستهدف لتعمير شمال سيناء إقتصادياً وسياسياً وأمنياً ، من خلال إقامة مدن سكنية متكاملة كأساس تخطيطي لإقامة هذه المدن وسرعة إقامة البنية والخدمات الأساسية مما يحقق الإستفادة المثلثى من تكامل الخدمات والتوطين ، لأن التنمية البشرية فى شمال سيناء هي أهم ضمانات التنمية الشاملة والمتواصلة وأهم ضمانات الأمن القومى المصرى، لأن هناك حقيقة تؤكد أن الثروة الحقيقية فى البشر ، فأنتم ثروة عندما تحولوا إلى قدرات إنتاجية وإبتكارية ومبدعوه هذه هي إستدامة البشر ٠

والدراسة فى سبيلها إلى ذلك فقد اشتملت على ستة فصول بخلاف المقدمة.

- الفصل الأول: الإطار العام للبحث والدراسات السابقة وينقسم إلى مباحثين:
 - المبحث الأول: الإطار العام للدراسة 0
 - المبحث الثاني: الدراسات السابقة 0
 - الفصل السادس: سيناء ومراحل تطور الاقتصاد المصري
 - وينقسم إلى مباحثين:
 - المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد المصري 0
 - المبحث الثاني: شمال سيناء
 - الفصل الثاني: خصائص الموارد البشرية في مصر وينقسم إلى مباحثين:
 - المبحث الأول: الموارد البشرية في مصر 0
 - المبحث الثاني: خصائص الموارد البشرية في مصر 0
 - الفصل الثالث: خصائص الموارد البشرية في محافظة شمال سيناء
 - وينقسم إلى مباحثين:
 - المبحث الأول: الخصائص الكمية والنوعية للموارد البشرية بمحافظة شمال سيناء 0
 - المبحث الثاني: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للموارد البشرية بمحافظة شمال سيناء 0
 - الفصل الرابع: تعزيز دور الموارد البشرية في مجالات التنمية بشمال سيناء
 - وينقسم إلى مباحثين:
 - المبحث الأول:
 - أولاً: تعزيز دور الموارد البشرية في مجال التدريب الفنى والإدارى 0
 - ثانياً: تعزيز دور الموارد البشرية في مجال الصناعات التحويلية والإستخراجية 0
 - ثالثاً: تعزيز دور الموارد البشرية في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة 0
 - رابعاً: تعزيز دور الموارد البشرية في مجال الزراعة 0
 - المبحث الثاني:
 - أولاً: تعزيز دور الموارد البشرية في مجال المحميات الطبيعية 0
 - ثانياً: تعزيز دور الموارد البشرية في مجال السياحة 0
 - ثالثاً: تعزيز دور الموارد البشرية في المجال الأمني 0
 - الفصل الخامس: دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة بمصر وشمال سيناء
 - وينقسم إلى مباحثين:
 - المبحث الأول: دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة بمصر 0
 - المبحث الثاني: دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في شمال سيناء
- هذا وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: النتائج:

- 1- نتيجة لعدم إهتمام الدولة بمحافظة شمال سيناء منذ إسترداد رفح عام 1982 وإهمال الحكومات السابقة لتنمية شمال سيناء وعدم إستكمال المشروع القومى لتنمية سيناء وعدم وجود مشروعات تستوعب الأيدي العاملة بالمحافظة وإهمال جانب التنمية لسنوات طويلة فقد أصبحت شمال سيناء مركزاً خطيراً لإنتاج الإرهاب وتهريب الأسلحة والمدرّيات وأصبحت جاذبة للعناصر المتطرفة من جميع الجنسيات وبعض عناصر تنظيم القاعدة وماوى للإرهاب والعناصر الخارجة عن القانون وجاذبة للجواسيس والعملاء الذين تدفع بهم بعض الجهات التي تستهدف الأمن القومى المصرى وخاصة إسرائيل ومنظمة حماس وتركيا وقطر والتي تقوم بتمويل الجماعات المتطرفة وأصبحت تمثل خطراً على الأمن القومى المصرى والعربى تحت حماية تيار الإسلام السياسى الذى تولى الحكم فى مصر 0
- 2- نتيجة لوجود الأنفاق بين مصر وقطاع غزة أدى إلى تهريب البضائع مما يؤدى إلى إهدار مصر سنوياً أكثر من 3 مليار دولار هذا بالإضافة إلى إنتشار تجارة المدرّيات وتهريب الأسلحة التي تشكل خطراً على جميع فئات السكان العمرية وخاصة الشباب ودخول وخروج الأفراد بطريق غير شرعية مما يسبب تهديداً للأمن القومى المصرى وشهدت الحدود عمليات إرهابية منذ عام 2004 وحتى عام 2012 إشتهد فيها عدداً كبيراً من رجال الشرطة والقوات المسلحة وكان آخرها إشتشهاد 16 جندي وضابط من القوات المسلحة والشرطة يوم 2012/8/5 وسمى هذا الحادث بشهداء رفح بخلاف العمليات الإرهابية اليومية والتي تستهدف جنود الشرطة والقوات المسلحة والتي أصبحت مسار علامات إستفهام مع وجود حكم تيار الإسلام السياسى فى مصر والذى يطرح إستثمارات بالمحافظة لبعض الدول مثل قطر وتركيا وهو ما يمثل خطورة على سلامة وأمن محافظة شمال سيناء وحدود مصر نظراً للعلاقة الوطيدة التي تربط هاتين الدولتين بحماس وإسرائيل مما يؤثر على سلامة الأمن القومى المصرى 0
- 3- نتيجة لعدم وجود الأمن الكافى لحماية شمال سيناء وحدودها حيث بلغ عدد الجنود على الحدود 750 فرد من أفراد القوات المسلحة والشرطة طبقاً لاتفاقية كامب ديفيد وهو عدد غير كاف لحماية حدود مصر وإقامة مشروعات تنموية فى شمال سيناء مما يجعل أمن مصر دائماً فى خطر وبالتالي غير جاذب لأى إستثمارات فالأمن أساس التنمية وجذب الإستثمارات

4- نتيجة لإهمال التنمية الصناعية والزراعية والإعتماد على الإستيراد من الخارج وعدم إستغلال الثروات بمحافظة شمال سيناء أدى إلى إنفراط معدلات الفقر في مصر حيث أن نسبة السكان تحت خط الفقر بلغت 25,2 % في عام 2011/2010 مقابل 16,7 % عام 1999/2000 وتصل نسبة الفقراء تحت خط الفقر في ريف الوجه القبلي إلى 51% من السكان وفي حضر الوجه القبلي تصل النسبة إلى 30% وفي ريف الحدود إلى 33% وفي ريف الوجه البحري إلى 17% وحضر الوجه البحري والمحافظات الحضرية إلى 10% وفي حضر الحدود إلى 30% مما يعكس نسبة تفاوت الفقر وإرتفاعها الكبير في الريف عن الحضر مما يؤدي إلى عدم وجود عدالة اجتماعية بالإضافة إلى التسرب من التعليم وزيادة عدد الأميين والتي تؤثر بدورها على التنمية بكافة أنواعها 0

5- تتميز محافظة شمال سيناء بإتساع مساحتها وتتنوع البيئات الطبيعية بها وتماسها المباشر حيث تبلغ مساحتها نحو 27564 كم² (أى نحو 2,8 % من مساحة مصر)، تتفرد شمال سيناء بالعديد من عناصر التميز التي تؤهلها لتكوين منظومة تشمل كثيراً من البيئات الطبيعية في العالم نظراً لموقعها الفريد الذي يربط آسيا بإفريقيا، ولا يبعد كثيراً عن أوروبا ولذلك فهي تدرج من البيئة البحرية والساخنة إلى بيئه الصحاري والسهول والوديان 0

6- تتميز محافظة شمال سيناء بإحتياطات ضخمة من الموارد الطبيعية والثروات التعدينية التي تقوم عليها العديد من الصناعات التحويلية والتي توفر ملابس من فرص العمل ويعتبر تصدير المواد الخام الأولية يمثل إهدار كبير لهذه الموارد وإنفراط معدلات البطالة واستنزاف لهذه الموارد التي هي حق للأجيال الحالية والقادمة كما تتوافق مواد البناء والرصيف بأنواعها المختلفة وإحتياطات ضخمة والتي تستخدم في البناء والرصيف وحماية الشواطئ وأرصفة الموانئ مما يسهل من عملية تعمير محافظة شمال سيناء وبناء المصانع والمنشآت وباقل تكاليف 0

7- على الرغم من إقامة كوبرى السلام لربط المحافظة بالمحافظات الأخرى إلا أن المحافظة لا تزال منعزلة جزئياً عن باقى المحافظات نظراً لإغلاق الكوبرى أكثر من مرة في اليوم من القادر إلى شمال سيناء أو المغادر للخروج منها بسبب الإجراءات الأمنية أثناء عبور السفن من قناة السويس مما يؤدي إلى تعطيل حركة التبادل التجارى بين المحافظة والمحافظات الأخرى 0

8- قلة عدد المهاجرين إلى شمال سيناء والمعينين ببعض الجهات الحكومية بالمحافظة بأعداد لا تتناسب مع أهداف التنمية وعدم رغبة الشباب في تجربة تمليك الأراضي لعدم وجود إمكانيات ومعدات لاستصلاح وزراعة الأرضى وكذلك عدم تمليك الأرضى للشباب للزراعة من قبل الحكومات السابقة يهدى سياسة التوطين ويجعل من شمال سيناء صحراء خاوية لا يمكن الإستفادة منها مما يؤدي إلى تهديد حدود مصر الشرقية وتهديد سلامة الأمن القومى المصرى 0

9- نتيجة لإنجاز بعض الأعمال بشمال سيناء بنسب تتجاوز 80 % وعدم الإهتمام بإستكمالها لعدم وجود إعتمادات مالية حيث كانت توجه الإعتمادات فى كل موازنة ثم يتم نقلها للمحافظات الأخرى أو لمشروعات تدر دخلاً سريعاً مما أدى إلى عدم جذب الإستثمارات لاستكمال هذه المشروعات على ترعة السلام وعدم إستكمال المشروعات الزراعية والصناعية وعدم طرح الإستثمارات الجاذبة للأيدي العاملة فى كافة المجالات وخلق مجتمعات جديدة وكان ذلك من أسباب تأخر تنمية شمال سيناء وعدم إكمال المشروعات وإهمال جانب التنمية 0

10- تتميز محافظة شمال سيناء بمقومات سياحية هائلة وشواطئ متميزة ومحميات طبيعية وأثار تاريخية حيث لم تأخذ السياحة نصيبها العادل من التنمية حيث بلغ إجمالي عدد الفنادق بمحافظة شمال سيناء 18 فندق عام 2008 وبلغ عدد الغرف 717 غرفة، وعدد الأسرة 743 سرير يوجد أغلبها فى قسم ثان العريش، وعدد 3 قرى سياحية بقسم ثالث العريش يوجد بهم 250 غرفة، وعدد الأسرة 546 سرير، وإقامة عدة مشاريع سياحية متکاملة شمال شرق العريش، وغرب بحيرة البردويل وعلى الرغم من ذلك لاتوجد سوى مدرسة واحدة للسياحة ولاتوجد معاهد أو كلية للسياحة والفنادق لخدمة هذا القطاع الحيوى لأنه قطاع كثيف العمالة 0

11- عدم التوسيع فى استصلاح الأرضى الصالحة للزراعة بما يوازي الزيادة السكانية وتأكل الأرضى الزراعية فى الوادى والدلتا والبناء عليها نتيجة لضعف الرقابة عليها مما أدى إلى الإعتماد على الإستيراد من الخارج والتى وصلت إلى 90% تقريباً من حجم وارداتنا الزراعية حيث أن مصر أصبحت تحتل المركز الأول عالمياً فى إستيراد القمح والثانى عالمياً فى إستيراد السكر بعد الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك زيوت الطعام والقطن والشائى والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها مما أدى إلى زيادة أعداد البطالة وأصبحت توصف الموازنة

المصرية بأنها موازنة إستهلاكية تصرف معظم بنودها على النفقات الجارية وتنقى فيها الإستثمارات العامة ، بسبب التوجه الحكومي بعدم الدخول في إستثمارات عامة جديدة بِلِسْتَنَاء بعض المخصصات للمرافق العامة 0

12- تأتي البطالة لتمثل واحدة من معضلات الاقتصاد المصري وتعتبر بطالة الشباب في مصر هي السمة الغالبة على شكل البطالة في مصر فأكثر من 90% من المتعطلين يقل عمرهم عن 30 عاماً ولهذا تعتبر بطالة الشباب في مصر مرتفعة بكل المقاييس حيث بلغت نحو 13% في عام 2012، ويرجع الجزء الأكبر منها لنظم التعليم التي لا تربطها بسوق العمل أية سياسات فيجد صانع السياسة الاقتصادية أنه مطالب سنوياً بما بين 700 ألف إلى 750 ألف وظيفة سنويًّا 0

13- ارتفاع نسبة الأمية في مصر إلى 51% من النساء، 29% من الذكور بإجمالي نسبة 39% من إجمالي عدد سكان مصر وأن ارتفاع نسبة الأمية له نتائجه السلبية المتعددة في العمليات الديموغرافية كالخصوبة والوفيات حيث أن هناك ارتباطاً عكسيًّا بين الحال التعليمية للمرأة وعدد الأطفال الذين تتجهم وكذلك معدلات وفيات الأطفال الرضع وهي إنعكاس مباشر للمستوى الاجتماعي والإقتصادي للأسرة لأن الأمية تؤثر على التنمية بكافة أنواعها 0

14- أن التعليم الفني لا يلبى احتياجات سوق العمل من الموارد البشرية وهو ما يشكل عقبة جسيمه أمام نمو القطاع الخاص وقدرته التنافسية في ظل إقتصاد منفتح وحر ولأن معظم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني تعتمد على جانب العرض في توفير التدريب وليس لها معايير واضحة لتطوير المناهج وتقديم التدريب كما تستخدم هذه المؤسسات أجهزة ومعدات عتيقة لا تتناسب مع التطور التكنولوجي والنتيجة تخريج دفعات سنوية من الموارد البشرية متذنية المهارة لا تستطيع تلبية احتياجات الصناعة من التخصصات المطلوبة أو احتياجات قطاعات الخدمات النهائية مما يزيد من أعداد البطالة أو يضطر البعض من هذه العماله إلى التوجه للقطاع الغير منظم 0

15- نتيجة لإانخفاض الأجر بالنسبة للمعلمين ظهرت الدروس الخصوصية وقللت من أهمية المعلم في المدرسة وضاعت مكانته العلمية بحثاً عن جمع المال فأرهق ميزانية الأسرة من ناحية والتي وصلت إلى نحو 63% تقريباً من دخل الأسرة وأبعدت الطالب عن الإبتكار والتطوير وجعلته وسيلة لحفظ وتزهيل الدخول للجامعة والنتيجة خريج غير مواكب لسوق